المُتغيرات السياسية وإنعكاساتها على دور جامعة الدول العربية فى تسوية أزمات المنطقة

إيمان زهران
باحثة دكتوراة فى العلاقات الدولية

جاءت التطورات الإقليمية فى ظل التغير فى خريطة القوى الدولية لتؤشر جميعها نحو مزيد من الضغط على التصدع الشرق أوسطى بأزماته الممتدة، وتطرح العديد من التساؤلات حول دور جامعة الدول العربية فى تسوية أزمات الإقليم.

يشير المشهد العام لأداء الجامعة العربية إلى عدم الفاعلية فى القيام بدور مؤثر في الأزمات التي تلحق بالدول العربية، فالأزمات ممتدة في سوريا وليبيا واليمن ومن قبل الوضع المتردي في العراق والصومال، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية المتراجعة في بعض الدول فى الوقت الذي تقدم الأموال للجماعات الإرهابية المتطرفة التي تنشر الفوضى وتعمق الأزمات بدول المنطقة.

ويمكن قياس القدرة على تعميق الأزمات استنادا لمدى التماسك الداخلى لدول الإقليم ودرجة تقبلها لزراعة الفوضى، باستخدام مؤشرات هشاشة الدول، وفق منهاجية "**نظام تقييم الصراعات**" (CAST)، التى تحدد مدى قابلية الدول للانهيار والتصدع خلال مراحل ما قبل الصراع، وفي خضم الصراعات المختلفة، بالإضافة إلى مراحل ما بعد الصراع، وخلال عملية التسوية للصراعات الداخلية، معتمدًا على مؤشرات كمية وكيفية، وبيانات معلنة تُصدرها الحكومات، والمنظمات الدولية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومنظمات حقوق الإنسان، والجامعات، ووسائل الإعلام، وتعتمد هذه المنهاجية على ١٢ مؤشرًا

فرعيا لقياس درجة حدة التهديدات السياسية والأمنية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية التي تواجهها الدول، والتي تتسبب في تصدعها وتعميق أزماتها في أداء وظائفها الأساسية. وتصنف هذه المؤشرات ضمن عدة مجموعات رئيسية (١):

١- **مؤشرات التماسك:** تركز على قياس درجة تماسك المجتمع، وقوة الدولة، وقدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية، هي: الأجهزة الأمنية وقدرتها على مواجهة التهديدات واحتكار استخدام القوة ودرجة ثقة المواطنين بها، وانقسامات النخب السياسية والمجتمعية، ومظلوميات الجماعات المختلفة داخل المجتمع ومدى شعورهم بالاضطهاد والاستبعاد والتهميش داخل الدولة.

٢- **المؤشرات الاقتصادية:** وتركز على قياس مدى وجود انحدار اقتصادي، وعدم عدالة في توزيع عوائد التنمية بين الجماعات المختلفة، بالإضافة إلى هجرة العقول والكفاءات بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية.

٣- **المؤشرات السياسية:** وتتضمن قياس درجة الشرعية التي يحظى بها نظام الدولة، ومستويات الرضاء العام عن الخدمات العامة، بالإضافة لقياس حالة حقوق الإنسان وحكم القانون داخل الدولة.

٤- **المؤشرات الاجتماعية:** وتتضمن قياس الضغوط الديموغرافية، ومدى وجود لاجئين ونازحين على أراضي الدولة باعتبارهم يمثلون ضغوطًا على موارد الدولة وخدماتها العامة وفقًا للمؤشر.

٥- **التدخل الخارجي:** يركز هذا المؤشر على تأثير الفواعل الخارجية على الأداء الاقتصادي والأمني للدولة، خاصة التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية من جانب الحكومات والفاعلين من غير الدول على المستويين الأمني والاقتصادي، وضغوط القروض الأجنبية والمساعدات، ومدى اعتماد اقتصاد الدولة على الخارج.

ووفقا لتلك المؤشرات، نجد أن غالبية دول الشرق الأوسط تقع ضمن فئة الدول الأقل استقرارًا في مؤشر الدول الهشة، فباستثناء دول الخليج العربي فإن الإقليم بأكمله يمثل مركزًا جغرافيًّا لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في العالم، كما أن التأثيرات الارتدادية لتصدع الدول والصراعات الداخلية الحادة بالإقليم لا تؤشر نحو الخروج من تلك الأزمات، خاصة مع تعثر جهود التسوية للأزمات المتصاعدة بدول الإقليم.

خريطة الأزمات الصراعية بإقليم الشرق الأوسط :

تحتل منطقة الشرق الأوسط صدارة أقاليم العالم في كثافة الصراعات المسلحة إذ يشهد الإقليم ومحيطه الجغرافي ٨ من بين أكثر ١٠ صراعات حدة على مستوى العالم، في: سوريا، والعراق، واليمن، والسودان، وليبيا، وتركيا، وأفغانستان، وفي محيطه الإفريقي في جنوب السودان، والصومال. وتحيط بهذه البؤر الصراعية دوائر مضطربة تضم صراعات أقل حدة، مثل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، بالإضافة إلى التوترات دون مستوى الصراع في مناطق متفرقة من الإقليم، ويمكن بيان المعايير الرئيسية لتسكين دول الأزمات على خريطة الصراعات بالشرق الأوسط، من خلال(٢):

١- **الانتقال للمراكز الحضرية:** حيث انتهت استراتيجية الأطراف وأصبحت المدن والمراكز الحضرية ساحات للصراعات المسلحة في الإقليم. فبالنظر للإقليم الشرق أوسطى ، نجد أن الصراع السوري يُعد نموذجاً على تصاعد استهداف المدن، وتزايد تدفقات اللاجئين نحو المناطق الحضرية؛ حيث استقر عدد كبير من اللاجئين السوريين في المدن بالدول المجاورة لسوريا بعد عدم قدرة معسكرات اللجوء على استيعاب الأعداد الضخمة من اللاجئين.

٢- **تزايد النزوح الداخلي:** حيث لم ينعكس التراجع البسيط في عدد ضحايا الصراعات على أعداد اللاجئين والنازحين التي شهدت تزايداً ملحوظاً في عام ٢٠١٦، فخلال الفترة من يناير حتى أغسطس ٢٠١٦ شهدت سوريا نزوحاً داخلياً لما لا يقل عن ٩٠٠ ألف مدني، وتزايدت أعداد المشردين داخلياً في العراق إلى ٢٣٤ ألف شخص، وفي اليمن إلى حوالي ٥٠٠ ألف شخص.

٣- **انتشار "حروب الحصار"**: فقد تزايدت أنماط حروب الحصار خلال عام ٢٠١٦، حيث قامت القوات العراقية مدعومة بفصائل الحشد الشعبي الشيعية والولايات المتحدة الأمريكية بمحاصرة المدن التي يسيطر عليها تنظيم داعش، وبدء العمليات التمهيدية لتحرير الموصل. وفي ليبيا تم تحرير مدينة سرت من قبضة تنظيم داعش بعد حصار تخللته مواجهات عسكرية كثيفة داخل المدينة، كما تسبب حصار مدينة حلب من جانب النظام السوري في نزوح آلاف المدنيين خارج المدينة، حيث شهد

نهاية أكتوبر ٢٠١٦ –وفقا لبيانات رسمية– حصار ما لا يقل عن ١,٣ مليون فرد في ٣٩ منطقة محاصرة في سوريا.

٤- **تهديدات تفكك التنظيمات المسلحة:** عادة ما يُنهي تفكك وانهيار التنظيمات المسلحة تهديداتها للأمن الداخلي، غير أنه يترتب على ذلك انتشار لعمليات أكثر دموية في مناطق متفرقة من الدولة بعيداً عن مناطق التمركز التقليدية للتنظيمات المسلحة. فعلى الرغم من فقدان تنظيم داعش جانباً كبيراً من الأقاليم التي يسيطر عليها في سوريا والعراق، وتراجع عدد عناصر التنظيم من ٣١ الف الى ٢٥ الف مقاتل طبقاً لتقرير المخابرات الامريكية الصادر فى ٤ فبراير ٢٠١٦ فإن عمليات التنظيم لا تزال تشكل تهديداً للأمن في سوريا والعراق ودول الجوار.

كذلك، فقد إتسعت خارطة توسع تنظيم داعش بالشرق الأوسط، لتتصاعد فى إطارها عمليات فروع التنظيم في مناطق متفرقة من الشرق الأوسط والعالم أجمع، لتشتمل على العراق وسوريا وليبيا، فضلًا عن بناء هيكل تدعيمي في تركيا، اليمن، المملكة العربية السعودية، سيناء، أفغانستان، تونس والجزائر. كذلك في الصحراء الكبرى حيث نفذت هجمات نوعية في دول إفريقية متفرقة في عام ٢٠١٦، في بوركينافاسو، وكوت دي فوار، كما نفذ تنظيم داعش في الصومال عمليات إرهابية في دول الجوار مثل الكاميرون، وإقليم تشاد.

وفقا لذلك، فإن خريطة الإقليم المتصارع تشتمل بدورها كافة الدول على درجات مختلفة من التأزم نحو العمق؛ لتشكل حالة كلا من "سوريا والعراق واليمن وليبيا" بؤر الأزمات بالإقليم. ومن المرجح أن تتصاعد حدتها خاصة فى ظل تعثر التسويات المطروحة وتراخى قبضة المنظمات الإقليمية وفى مقدمتها جامعة الدول العربية على الفواعل ومحركى الأحداث بالإقليم.

المنظمات الإقليمية وآليات تسوية المنازعات بالشرق الأوسط:

منذ النشأة الأولى للمنظمات الإقليمية، وحالة من الانقسام ما بين المتخصصين حول تعريفها نتيجة لعدم اتفاقهم على المعيار الأصلح لتفسير قيام هذا النوع من المنظمات، ومن ثم فقد ظهرت ثلاثة اتجاهات للنشأه، حيث:

- **الاتجاه الأول:** يرى أنصاره أن المعيار الجغرافي هو أساس قيام المنظمات الإقليمية حيث القرب و الجوار الجغرافي بين مجموعة من الدول في بقعة من العالم و بالتالي فان المنظمات الإقليمية استنادا إلى هذا الاتجاه هي تلك المنظمات التي تضم في عضويتها مجموعة محددة من دول منطقة إقليمية معينة.
- **الاتجاه الثاني:** أنصاره هم أصحاب معيار التضامن، و يعني أنه يجب أن توجد بين الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية عوامل اجتماعية وحضارية مشتركة و ثابتة كاللغة أو التاريخ المشترك، وكذلك الثقافة ووحدة الجنس والدين والعادات و التقاليد المشتركة.
- **الاتجاه الثالث:** يذهب أنصاره إلى القول انه يشترط ان يتوافر دائما المعيار الجغرافي أو معيار التضامن بما يدفعهم نحو إنشاء مثل هذا النوع من المنظمات مهما كانت طبيعة هذه المصالح (سياسية ، اقتصادية ، دفاعية ، دينية) أي أنهم يدافعون عن (المعيار المرن) فى النشأه.

ومن ثم، فوفقا للمعيار المختلط يمكننا من تعريف المنظمات الدولية الإقليمية بأنها :"تلك المنظمات التي يتم إنشاؤها بموجب معاهدة دولية بين مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا و تجمعها عوامل التضامن الاجتماعي المختلط بالتاريخ المشترك والحضارة المشتركة واللغة و الدين و العادات والتقاليد المشتركة و تهدف إلى تحقيق أهداف تخدم المصالح المشتركة بين هذه الدول".

وفقا لذلك التعريف، نجد أن **جامعة الدول العربية** – كمنظمة إقليمية شاملة – تأسست كواحدة من الخطوات المهمة في إطار مواجهة التحديات التي تستهدف المشروع العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال، وفى ظل استمرار القضايا العربية الكبرى دون حل خاصة القضية الفلسطينية وعدم بلورة موقف عربي موحد تجاه العديد من الأزمات الإقليمية فى كل من سوريا واليمن والعراق وليبيا وغيرهم، وتباين التوجهات السياسية بين الدول المختلفة، الأمر الذي دفع إلى الحديث عن آليات تسوية المنازعات بالجامعة العربية.

إلحاقا بذلك، فقد نصت المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية على أنه "لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب

بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً، وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته، ويتوسط المجلس في الخلاف الذي تخشى منه وقوع حرب بين دول الجامعة فيما بينها، أو بين دولة من دول الجامعة وأخرى غيرها للتوفيق بينهما ، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء"(٣)، ومن نص المادة المذكورة نستنبط القواعد والأسس التي ينظر من خلالها مجلس الجامعة العربية في المنازعات وتتلخص بما يأتي:

١. صلاحية مجلس الجامعة لحل المنازعات لا تقتصر على الدول العربية الأعضاء، بل تشمل الدول العربية غير الأعضاء وكذلك المنازعات بين الدول العربية (الأعضاء وغير الأعضاء) والدول الأجنبية.
٢. لا يمتلك المجلس ولاية إجبارية للنظر في المنازعات، بل يجب موافقة الدول المتنازعة على إحالة النزاع إليه.
٣. أقرت المادة المذكورة وسيلتين فقط لحل المنازعات وهما (التحكيم والوساطة)، دون النظر للوسائل الأخرى كالمساعي الحميدة، والمفاوضات ...الخ، كما أن القرارات في هاتين الوسيلتين تصدر بالأغلبية.
٤. لا يحق للأطراف المتنازعة الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته، وكذلك فُرض على الدول الأعضاء التزاما يتمثل فى عدم اللجوء الى القوة لفض المنازعات فيما بينها، دون أن يفرض على الدول الأعضاء التزاما آخر (كما فعل ميثاق الأمم المتحدة) بوجوب فض المنازعات بالطرق السلمية (٤).

الجدير بالذكر، أن تحديد ميثاق جامعة الدول العربية لوسائل معينة لتسوية المنازعات لا يعني أبدا أن أطراف النزاع لا يمكنها الاستعانة بوسائل أخرى، فقد سبق وأن تمت تسوية منازعات عربية بغير الوسائل التي حددها الميثاق، كما هو الحال في اللجوء الى المفاوضات لايقاف الحرب في اليمن بين كل من مصر والسعودية عام ١٩٦٥ ، اذ أفلحت المفاوضات في وضع حد لهذه الحرب.

وسائل التسوية غير المنصوص عليها في الميثاق:

شهد مجلس الجامعة تطوراً بالنسبة لدوره في مجال تسوية المنازعات العربية، وذلك على مستوى استخدام أساليب جديدة خارج الاطار الضيق الذي حدده الميثاق في الوسيلتين السابقتين أي الوساطة والتحكيم الاختياري ، فقد استعان المجلس بالعديد من الوسائل الأخرى مثل المساعي الحميدة والمصالحة والتحقيق وبعثات تقصي الحقائق .

كما اعتمد المجلس أسلوب الفصل بين الأطراف المتنازعة من خلال إرسال قوات عربية مشتركة، وقد حدث ذلك مرتين في تاريخ الجامعة، وتلى ذلك حديثا ما إنتهت إليه القمة العربية السادسة والعشرين بشرم الشيخ ٢٠١٥ بالدعوة لإنشاء " قوة عربية مشتركة" تزامنا مع "عاصفة الحزم" فى اليمن :

- **المرة الأولى:** كانت أثناء النزاع العراقي الكويتي سنة ١٩٦١، حيث عرفت القوات التي أرسلت الى الكويت باسم " قوات الطوارئ العربية" أو" قوات الجامعة العربية".
- **المرة الثانية :** كانت أثناء أزمة الحرب الأهلية اللبنانية، حيث عرفت القوات التي أرسلت باسم "قوات أمن الجامعة العربية" أو "القوات العربية الرمزية" الى أن تم تعزيزها فعرفت بـ" قوات الردع العربية ".الا أن أهم وسائل تسوية المنازعات العربية غير الواردة في الميثاق تتمحور حول جهازين رئيسيين : جهود الأمين العام، ودور دبلوماسية مؤتمرات القمة.

فى ذلك الإطار، عمدت جامعة الدول العربية لتطويع آلياتها تلك المنصوص عليها بالميثاق وغيرها، للمساهمة فى تسوية الأزمات السورية والليبية واليمنية، وذلك بجملة من الإجتماعات والمبادرات العربية المختلفة والتى إنتهت بدورها إلى :

١- جهود التسوية للأزمة السورية:

فى نوفمبر ٢٠١١ قرر وزراء الخارجية العرب تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية لحين قيامها بتنفيذ الخطة العربية لحل الأزمة السورية، كما دعوا إلى سحب السفراء العرب من دمشق. ودعت الجامعة العربية الجيش السوري إلى وقف قمع المظاهرات، مهددة بفرض عقوبات سياسية واقتصادية على نظام الأسد. فى ظل الإنعكاسات المتباينة لتداعيات الازمة السورية على خريطة الإقليم العربى، عقدت الجامعة العربية فى ظل جهودها المتواصلة منذ بداية الأزمة(٥)، خمس لقاءات مع مبعوث الأمم

المتحدة السيد/ ستيفان دى ميستورا للتأكيد على أن الحل السياسى هو الداعم الأول للقضية السورية، وطالبت كافة القوى الدولية بضرورة تضافر الجهود الوطنية السورية لحل المشكلة، كما ناقش البيان الصادر فى ١٣ سبتمبر ٢٠١٥ ازمة اللاجئين والنازحين عبر طرق غير آمنه وغير شرعية للفرار من اعمال العنف والقتل ومشيدا بالجهود العربية والاوروبية فى هذا الصدد

وفى ديسمبر ٢٠١٥ صدر بالاجماع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ والمتعلق بوقف إطلاق النار، والذى سعى لمعالجة الأزمة بناء على مرجعية بيان جنيف ٢٠١٢، بالإضافة إلى التأكيد على مواصلة المساعى الدولية لوقف إطلاق النار والبدء فى الحل السياسى وما يتبعة من تشكيل هيئة حكم إنتقالى ذات صلاحية كاملة إتساقا مع القرارات الصادرة عن الجامعة العربية (٧٥١٠، ٧٥٧٢، ٧٥٩٥،٧٦٥١، ٧٦٦٧، ٧٧٣٧)، فضلا عن جملة البيانات والتوصيات والقرارات منذ بداية الأزمة والتى يمكن بيانها بالجدول التالى (٦):

شكل(١)

جدول بأهم بيانات وقرارات الجامعة العربية بخصوص الأزمة السورية (٧)

البيانات	القرارات
البيان الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٠١/٠٨	قرار رقم ٧٤٣٥
البيان الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٠٩	قرار رقم ٧٤٣٦
البيان الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٩	قرار رقم ٧٤٣٨
البيان الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٠٥/٠٩	قرار رقم ٧٤٣٩
البيان الصادر بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٠	قرار رقم ٧٤٤١
البيان الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٠٨/٢١	قرار رقم ٧٤٤٢
البيان الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٠٧/١٠	قرار رقم ٧٤٤٤
البيان الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٢٢	قرار رقم ٧٤٤٦
بيان رقم ١٦١	قرار رقم ٧٥٠٧

بالاضافة الى القرار رقم ٨٠٠٦ الصادر فى مايو ٢٠١٦ الذى طالب مجموعة الدعم الدولية لسورية بتفيذ تعهداتها بموقف العمليات العدائية فى سوريا والتدخل السريع لوقف المجازر ضد المدنيين فى مدينة حلب وسائر المدن السورية، والقرارين رقم ٨٠٤٢ الصادر فى مايو ٢٠١٦ ، ورقم ٨٠٦٠ الصادر فى سبتمبر ٢٠١٦، والبيان الختامى الصادر عن الاجتماع التشاورى لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى (نيويورك ٢٠١٦/٩/٢١).

ولعل أبرز المعوقات التى واجهت قرارات الجامعة العربية بشأن الأزمة السورية هو اختلاف وجهات النظر العربية ورفض بعض الدول لبعض البنود فى تلك القرارات فعلى سبيل المثال تحفظت الجزائر والعراق على قرار قمة الدوحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٦ وقرار المجلس الوزارى رقم ٧٥٩٥ بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦ بشأن الترحيب بشغل الائتلاف الوطنى لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد الجمهورية العربية السورية فى جامعة الدول العربية والاعتراف به ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السورى وسجلت لبنان موقفها بالنأى عن القرارين فى ظل عدم التوافق السورى— السورى على الكثير مما ورد فيها، كما تحفظت لبنان على القرار رقم ٧٦٦٧ والمعنون ب " الأوضاع الخطيرة فى سوريا".

٢- جهود التسوية للأزمة اليمنية:

تكثف الجامعة جهودها لإحتواء الأزمة اليمنية والتى من ضمنها البيان رقم ١٩٦ الصادر فى ١٨فبراير ٢٠١٥ من مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزارى فى دورته ١٤٣ بشأن التضامن مع وزير خارجية اليمن، وما صدر كذلك عن اجتماع مجلس الجامعة على مستوى الوزراء التحضيرى للقمة العربية البيان رقم ١٩٩ بشأن تأييده للإجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف للدفاع عن الشرعية معرباً عن أمله في أن تؤدي هذه الإجراءات العسكرية إلى إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع اليمن بقيادة

شرعيتها الدستورية، والتصدي لكل محاولات جماعة الحوثي وبدعم من أطراف خارجية الرامية إلى تهديد أمن اليمن والمنطقة والأمن القومي العربي .

وفى إطار رؤية الجامعة لحل الأزمة اليمنية نجد أنها ترتكز على ثلاثة مرجعيات رئيسة تتمثل في: (المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة خاصةً القرار رقم ٢٢١٦)، فضلا عن إدانة الممارسات الحوثية ودعم الجهود المبذولة على المستوى العربى والمتمثلة فى التحالف العربى بالتوزاى مع الجهود الدولية لتسوية الأزمة، وفى مقدمتها تثمين جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة فى اليمن السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، لاستئناف العملية السلمية، بناء على المرجعيات المشار إليها.

كذلك، تدعم الجامعة العربية مواقف الحكومة اليمنية المؤيدة للجهود الأممية لتحقيق السلام في اليمن، ومساعيها لإيقاف الحرب، لتخفيف المعاناة الإنسانية للشعب اليمنى، ولتدفق الاحتياجات الغذائية والدوائية، وإيصال الرواتب لكافة مناطق اليمن، وإعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب، ومحاربة التطرف والإرهاب، وإعادة بناء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة القوى المتطرفة، وهو ما أكد عليه كذلك اجتماع مجلس الجامعة بالأردن فى مارس ٢٠١٧.

اتساقا مع ذلك، فقد أضفت جامعة الدول العربية الشرعية على عاصفة الحزم، وذلك استنادا إلى ميثاق جامعة الدول العربية وقراراتها بشأن الأوضاع في اليمن، وكذلك إلى المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك(٨).

٣- جهود التسوية للأزمة الليبية:

فى ظل حالة الإنقسام السياسى الليبى وما قد يعكسه من تحد بالغ الخطورة على دول الجوار العربى، فقد أعرب مجلس الجامعة عن قلقة من تصاعد وإستمرار أعمال العنف والأعمال المسلحة بالداخل الليبى، فضلا عن التأكيد على الدعم لشرعية مجلس النواب.

فى ذلك الإطار، صدرت العديد من البيانات منها البيان رقم ١٩١ بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٧، الذى أكد على احترام مجلس الجامعة لقرارات الشعب الليبي ودعم المؤسسات الشرعية وإعادة بناء وتأهيل القوات المسلحة الليبية والشرطة من خلال برامج محددة لبناء السلام وإعادة التأهيل ورفع الحظر عن تسليح الجيش الليبي بما يسهم في تثبيت الاستقرار والأمن وتعزيز جهود التنمية فضلا عن الاستعراضات الدورية لقرارات مجلس الجامعة والتى منها القرار رقم ٧٨٠٦ للدورة ١٤٢ والقرار رقم ٧٩١٨ بشان التطورات المتلاحقة للأوضاع فى ليبيا.

كذلك، ما انتهى إليه اجتماع مجلس الجامعة بالأردن فى مارس ٢٠١٧ من التأكيد على الالتزام باحترام وحدة وسيادة ليبيا وسلامة أراضيها وعلي رفض التدخل الخارجي، بكل صوره، ما لم يكن بناء على طلب من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وبالتنسيق معه، فضلا عن الإعراب عن القلق البالغ إزاء تمدد أعمال الجماعات الإرهابية في ليبيا، ودعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٥، والتأكيد مجددا على دعم الحوار السياسي القائم تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام لجامعة الدول العربية.

أكد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية على الالتزام باحترام وحدة وسيادة الأراضي الليبية ورفض التدخل الخارجي أيا كان نوعه ما لم يكن بناء على طلب من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني وبالتنسيق معه، معربا عن القلق البالغ إزاء تجدد أعمال الجماعات الإرهابية في ليبيا. ودعا المجلس في قراره الصادر فى ٢٠١٧/٩/١٢ في ختام أعمال الدورة ١٤٨ للمجلس التي عقدت بمقر الجامعة العربية برئاسة جيبوتي إلى حل سياسي شامل للأزمة في ليبيا مع التأكيد على دعم المجلس للتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات، في ديسمبر ٢٠١٥. وذلك إتساقا مع جهود الجامعة العربية بالمشهد الليبى بالفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٦، والتى يمكن إيجاز نتائجها فى التالى(٩) :

شكل(٢)

جدول بأهم بيانات وقرارات الجامعة العربية بخصوص الأزمة الليبية

م	البيانات / القرارات
١	البيان رقم (١٣٦) غ.د.ع بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢
٢	القرار رقم ٧٢٩٨ د.ع (١٣٥) بتاريخ ٢٠١١/٣/٢
٣	القرار رقم ٧٣١١ د.ع (١٣٥) بتاريخ ٢٠١١/٣/٢
٤	القرار رقم ٧٣٦٠ غ. د.ع بتاريخ ٢٠١١/٣/١٢
٥	القرار رقم ٧٣٦٣ غ. د.ع بتاريخ ٢٠١١/٥/١٥
٦	القرار رقم ٧٣٧٠. غ. د.ع بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٧
٧	القرار رقم ٧٣٨٥ د.ع (١٣٦) بتاريخ ٢٠١١/٩/١٣
٨	البيان رقم ١٥٨ ع.غ.د.م بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٤
٩	القرار رقم ٧٤٤٣ غ. د.ع بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٠
١٠	البيان رقم ١٦٦ د.ع (١٣٧) بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٠
١١	القرار رقم ٧٥٢٥ د.ع (١٣٨) بتاريخ ٢٠١٢/٩/٥
١٢	القرار رقم ٧٥٩٦ د.ع (١٣٩) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦
١٣	القرار رقم ٧٦٦٨ د.ع (١٤٠) بتاريخ ٢٠١٣/٩/١
١٤	القرار رقم ٧٧٣٩ د.ع (١٤١) بتاريخ ٢٠١٤/٣/٩
١٥	القرار رقم ٧٨٠٦ د.ع (١٤٢) بتاريخ ٢٠١٤/٩/٧
١٦	البيـــان رقم ١٩١ غ. د.ع بتاريخ ٢٠١٥/١/٥
١٧	القرار رقم ٧٨٥٢ غ. د.ع بتاريخ ٢٠١٥/١/١٥
١٨	القرار رقم ٧٨٧٣ د.ع (١٤٣) بتاريخ ٢٠١٥/٣/٩
١٩	القرار رقم ٦٢٤ د.ع (٢٦) بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٩
٢٠	القرار رقم ٧٩١٨ غ. د.ع بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٨
٢١	القرار رقم ٧٩٣٧ د.ع (١٤٤) بتاريخ ٢٠١٥/٩/٩
٢٢	البيان رقم ٢١٣ غ.د.ع بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٤
٢٣	البيان رقم ٢١٥ غ.د.ع بتاريخ ٢٠١٦/١/١٠
٢٤	القرار رقم ٨٠٠٨ د.ع (١٤٥) بتاريخ ٢٠١٦/٣/١١
٢٥	القرار رقم ٨٠٤٥ غ.د.ع بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٨
٢٦	القرار رقم ٦٤٧ د.ع (٢٧) بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٥
٢٧	القرار رقم ٨٠٦١ د.ع (١٤٦) بتاريخ ٢٠١٦/٩/٨

المُتغيرات السياسية وتحديات إدارة الجامعة العربية لأزمات المنطقة:

إنقسام الرؤى العربية حول العديد من الأزمات في المنطقة، يفتح المجال أمام قوى إقليمية وآخرى عابرة للقومية، فضلا عن التحالفات الخارجية ذات التوجهات والمصالح المضادة للتدخل بما يجعل المنطقة في أزمات مستمرة وتحديات متعاظمة أمام الجامعة العربية تحتاج جميعها لتفعيل تحرّك عربي مشترك في ظل تدويل الكثير من شؤون العالم العربي. بما يرفع من سقف التحديات التى تواجه عمل الجامعة العربية وفقا لخريطة المُتغيرات السياسية للإقليم؛ وذلك من خلال :

١- تحديات المتغيرات الداخلية :

تنقسم المتغيرات الداخلية لدول الإقليم كتحديات تواجه الجامعة العربية، إلى متغيرات تتعلق بأزمة الشرعية ودرجة قبول النظام، قياسا على التساؤل الدائم "ماهى درجة قبول المجتمع للسلطة ؟!"، وانعكاس ذلك على التراجع في مدى شرعيته ونفوذه.وما خلفته الانتفاضات الشرق أوسطية من استياءً واسع النطاق من أنظمة الحكم السائدة. وكانت الاستجابة لهذه التحركات الشعبية في عدد من البلدان عبارة عن مزيج من العنف للجميع او لطوائف دون أخرى وهو ما أفضى لمزيد من التخلخلات الداخلية للدول كالحالة السورية واليمنية والليبية. شكل معها تحديا بالغ الخطورة فى دور الجامعة العربية فى تسوية تلك النوعية من الأزمات.

كذلك؛ أزمة الأقلمة أو التهميش، حيث يطالب البعض بالأقلمة مقابل المركزية؛ والذى من شأنه أن يعمق أزمات الداخل كتحدٍ أمام دور الجامعة العربية؛ ونجد أن إشكالية التهميش السياسى والإقتصادى والإجتماعى دائما ما تكون مصاحبة للدعوات النافذة نحو الأقلمة بإجتزاء إقليم عن المركز، فعلى سبيل المثال ؛ واجهت الجامعة العربية تحديا بالعراق والتى تُعد من أكثر الدول ذات التهميش الطائفى لبعض عناصرها بما دفع رئيس مجلس النواب العراقي سليم الجبوري لطرح فكرة إقامة إقليم (سني) في العراق، وإعلان تبنيه لهذه الفكرة بالتزامن مع احتدام العنف والعنف المضاد والعمليات العسكرية في أكثر من ثلث مساحة العراق(١١).

٢- تحديات المتغيرات الإقليمية :

تنقسم بدورها إلى متغيرات تتعلق بالفواعل الإقليمية ذات التأثير كتركيا وإيران؛ وآخرى تابعة لفواعل العابرة للقومية كحالة تنظيم داعش، وذلك من خلال:

- فواعل إقليمية : منها تركيا الفاعل الإقليمى المؤثر والذى تمثل جغرافيتها الجناح الشمالي للشرق الأوسط، بتماس حدودها مع سوريا والعراق والحدود الشمالية الغربية مع إيران، مما يخولها التأثير في جوارها العربي الجيوسياسي. وبما يعزز قدراتها الإستراتيجية كفاعل إقليمى، وذلك بالنظر لرغبتها فى التحكم بالملفات العربية والتى أولها مشكلة المياه والحدود بالقضية العراقية والملف السورى، وكذلك التداخلات التى تظهر خلال رسم مستقبل العلاقات مع إسرائيل، فضلا عن ترويج حزب العدالة والتنمية لنموذج الإسلام السياسي بدعم تيارات الإخوان بمختلف دول الإقليم، إستنادا لخطتها الإستراتيجية نحو " العثمانية الجديدة" .

بالمقابل، نجد الجناح الشيعى بالشرق الأوسط والمتمثل فى إيران وأذرعها التى استطاعت أن تبسط نفوذ السيطرة وفقا لمخططها المتمثل فى الوثيقة السياسية المُعلنه" إيران ٢٠٢٥" وما يستدعى ذلك من إستقطاب دول بالمنطقة لتمرير خطهها التوسعية؛ بما يشكل تحديا مماثلا أمام الجامعة العربية فى ظل الإنقسام العربى-العربى.

- فواعل عابرة للقومية إقليميا: أصبحت خريطة الفاعلين من غير الدول في المنطقة تتسم بالتعقيد، نتيجة لتنوع أنماط الفاعلين النشطين فيها. فمن حيث مستوي نشاط الفاعلين، يمكن التمييز بين الفاعلين من غير الدول المحليين، أي الذين ينحصر نشاطهم في دولة واحدة فقط، مثل الأحزاب السياسية، والمحاكم الإسلامية، والفاعلين العابرين للحدود، والذين يتعدي نشاطهم حدود دولة واحدة، مثل حزب الله، وتنظيم القاعدة، والشركات المتعددة الجنسيات.

تأسيسا على ذلك، نجد مصطلح "الإختراق الموازى" قد بدأ يظهر جليا بتعدد اجيال الفواعل العابرة للقومية وصولا لحالة التنظيمات الإرهابية كالقاعدة ومؤخرا تنظيم داعش،

ويختلف من حيث المضمون العام والذى يرسخ لهدف أوحد كما طرحة كريستوفر هيل كجدال عام بالحصول على إقليم أو قطعة أرض، حيث تسعى لإقامة دولة جديدة أو إحلال نظام سياسى. وبالتالى فالفاعل هنا لديه تنظيم سياسي وعسكري واقتصادى. ومتى حقق هدفة قد ينسحب من القائمة. ومن اجل تحقيق ذلك الهدف قد يجذب تحالفات مختلفة، تلك التحالفات بدورها قد تشكل تحديا سياسيا امام دور الجامعة العربية فى إدارة أزمات الإقليم.

٣- تحديات المتغيرات الدولية :

تتمثل بدورها فى إعادة تموضع الأطراف المؤثرة داخل النسق الدولى بخريطة الشرق الأوسط، وذلك باختطاف دور الجامعة العربية بتسوية أزمات الإقليم، وطرح مبادرات وخطط شاملة لإنهاء الصراعات؛ وذلك مثل مباحثات (جنيف ٤،٣،٢،١)، فضلا عما خلفة مؤتمر الآستانة من هيمنة الطرف الروسى نحو إنهاء الصراع السوري وضمان توافق أطراف الصراع حول صياغة المناطق الآمنة. بما يهمش من دور الجامعة العربية، وينتقص من ثقل ميثاقها بتداخل أطراف دولية صراع "عربى – عربى".

الدبلوماسية القومية ومستقبل إصلاح الجامعة العربية :

تفرض المُتغيرات السياسية السابق ذكرها، خاصة تلك الإقليمية والدولية، إعادة النظر فى مستقبل الدور المنوط به جامعة الدول العربية فى إطار من التعميق لمفاهيم الدبلوماسية القومية والأممية، خاصة فى ظل الإخفاقات المتتالية بمختلف أزمات المنطقة، والتى إستدعت التدخل الخارجى سواء بمبادرات وعقد إجتماعات والخروج ببيانات وتفاهمات، أو ما تطور نحو إستدعاء قوات خارجية للداخل العربى.

تراجع أدوار الجامعة العربية نُرجعه بالأساس إلى ضعف النظام الإقليمي العربي فى ظل غياب الاتفاق والتضامن بين الدول العربية وكثرة الخلافات السياسية، والذى يتضح من خلال(١٢):

١. تخلخل التوافق العربي على مستوى مجلس جامعة الدول العربية والذى يتضح من

خلال مناقشة القضايا والتصويت على القرارات التي تصدر عنه، وعدم القدرة على تنفيذها، بالإضافة إلى وجود تكتلات داخل مؤسسات جامعة الدول العربية التي نجم عنها عدم توافق في الآراء وإصدار قرارات غير إلزامية، أو في شكل بيان ختامي أو توصيات مؤجلة في معظم الحالات.

٢. محدودية المجال الدفاعي والعسكري الذي يعتبر أبرز عائق للأمن الإقليمي العربي، وذلك من خلال ضعف الإمكانيات العسكرية ومحدودية الصناعات الحربية للدول العربية، رغم تعاظم نفقاتها في هذا المجال .

٣. إضطراب العلاقات العربية العربية منذ النشأة الأولى للجامعة، فالأطروحات والمشاريع السياسية للقيادات العربية من أجل الوحدة، تفشل جميعها نتيجة للخلافات البينية بالإقليم العربى.

بالإضافة إلى وجود تحديات "عملية" ،تتعلق بالجانب الدبلوماسى لعمل جامعة الدول العربية، نوجزها فيما يلى:

- غياب ثقافة "العمل العربي المشترك" في العمل الدبلوماسي العربى.
- البيروقراطية الدبلوماسية، والميل نحو الاكتفاء بمهمة نقل وتبادل المعلومات، عوضا عن تحليلها، وتقديم خيارات وبدائل بفوائدها وتكاليفها، وفرصها وتهديداتها.
- ندرة المتخصصين في الشؤون العربية، وبخاصة في عدد البعثات الدبلوماسية للجامعة العربية رغم تزايد الأعباء الملقاة على عاتق السفارات، وتعدد الحقوق المسئولة عنها واتساع المجالات الجديدة، والتي تدخل في نطاق العمل الدبلوماسي المعاصر .
- اتساع ظاهرة تحجيم بعض الدول لـ "الخدمات الدبلوماسية" في مقابل تزايد الاعتماد على "خدمات الأجهزة ومراكز البحث الأجنبية" ، فضلا عن الإنجراف نحو أدوات القوى الناعمة والمتمثلة فى تأثيرات الإعلام المرئي، ورسائلة المتباينة من معلومات وتحليلات.فقد عكست الثورة الرابعة والإجيال المتلاحقة بالتكنولوجيا الحديثة، تراجعاً فى الحقل الدبلوماسى العربى .

- ضعف استيعاب القواعد والأساليب العصرية في التنظيم الإقليمي العربي وفي مؤسسات العمل المشترك. فى ظل هشاشة آليات النظام العربى .

الدبلوماسية القومية لجامعة الدول العربية..

مع تصاعد التيارات القومية فى مختلف دول العالم، يأتى دور الدبلوماسية القومية للجامعة العربية فى إطار الحرص على تعظيم دور"الدبلوماسية الاقليمية"، وذلك من خلال التدريب المكثف على شؤون الإقليم العربى، وقضايا التكامل الإقليمي والقومي واستراتيجيات الدفاع والأمن القومي، فضلا عن قضايا الدبلوماسية الإقليمية المتعددة الإطراف، والتكيف الإيجابي الفاعل والجمعي مع المتغيرات الدولية ذات التأثير العام في مجمل الوطن العربي والشرق الأوسط. وما يتطلبة ذلك من تفعيل الجامعة العربية لـــ " الدبلوماسية الوقائية"، بما يُمكن الجامعة من الحيلولة دون حدوث "إرباك" أو"ضرر" يلحق بالعمل العربي المشترك، خاصة إذا ما تحركت في الوقت المناسب، للوقاية من الأزمات الطارئة، والتوترات المفاجئة، التي تعرقل مناخ التعاون العربي.

تأسيسا على ما سبق.. فإن جامعة الدول العربية – كمنظمة إقليمية وقومية – تحتاج إلى تطوير كبير يتناول المفاهيم و الهيكلة، والأجهزة و الميثاق، وأساليب العمل. ويمكن طرح ذلك الجانب الإصلاحى وفقا للمحددات التالية:

١. تعديل ميثاق الجامعة، ما زال محل اهتمام قادة الدول العربية بإعتباره يمكن أن يساعد على تدعيمها، وعلى تجديد أجهزتها ويساهم في إنهاء حالة التراخي الذي أعاق الجامعة العربية عن أداء مهامها.

٢. العمل على تغيير قواعد التصويت في إطار الجامعة لضمان الإلزامية، وذلك بتعديل الفقرة "٢" من المادة "٦" بشأن التصويت في الحالات الخاصة بالاعتداء على دولة عضو، وتنص المادة ٦ على إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار

بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لايدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية. إذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه، أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة. وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة، حق لأى دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده. بالإضافة إلى عتماد نص جديد للمادة "٧" من الميثاق بشأن تعديل آلية اتخاذ القرارات، وتنص هذه المادة على "ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة فى الجامعة، ومايقرره المجلس بالاكثرية يكون ملزماً لمن يقبله. وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية."

٣. إيجاد مؤسسات جديدة قادرة على تعزيز نشاط الجامعة، فقد كان من بين تلك المبادرات ما جاء به إعلان قمة تونس ٢٠٠٤ ، والذى طرح عدداً من النقاط للإصلاح، من بينها: تطوير العمل العربي المشترك وفق برامج ومشاريع إصلاحية تنسيقية في مختلف المجالات "السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والدفاعية والعسكرية..إلخ، وإنشاء محكمة العدل العربية للنظر في مختلف القضايا العربية الهامة من الناحية القانونية، وانشاء برلمان عربي انتقالي واعتماد نظامه الأساسي، وإنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والالتزامات.

٤. السعى نحو تطوير التنظيم الإداري والهيكلي للجامعة العربية، فضلا عن إيجاد حل للعجز المالي الذي تعاني منه الجامعة باستمرار.

٥. العمل على تعزيز دور ممثلي المجتمع المدني في الأمانة العامة ، وذلك حيث أن تعديل ميثاق الجامعة يجب أن يتضمن أفكارا خلاقة حول علاقات صحية ومتواصلة بين جامعة الدول العربية ومؤسسات المجتمع المدنى العربي، وأن يحدد العلاقات والروابط التي ينبغي أن تقوم على نحو دائم بين الجامعة وهذه المؤسسات، أو المجالس، والآليات التي تكفل تحقيق علاقة التواصل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع

المدني العربي بكل أطيافها وعلى تنوع مجالات اهتماماتها النوعية. وذلك إتساقا مع تجربة هيئة الأمم المتحدة والتى قامت بإضفاء الصفة الاستشارية لتلك المنظمات، في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦. إيجاد آلية عربية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية على أن يكون لـــهـــا ذراعـــان، إحدهما "سياسي – دبلوماسي" كمجلس مكون من قادة الدول الأعضاء بالجامعة يتمتع بثقل سياسي حقيقي، والآخر"قضائي" وذلك متمثل فى محكمة العدل العربية، على أن تتمتع بولاية إلزامية في حالات محددة).

٧. خلق آلية للأمن الجماعي، على أن تتضمن جهازاً لصنع القرارات مزوداً بسلطـــات وصلاحيات واسعة تمكنه من التدخل في الحالات التي تتطلب توفير الحماية والأمن لكل الدول الأعضاء في مواجهة كل أنواع التهديدات والأخطار، ويكون تحت تصرفه ما يكفي من الموارد التي تمكنه من التدخل بفاعلية، بما في ذلك القوة العسكـــريـــة (قياسا على ما إنتهت إليه القمة العربية السادسة والعشرين بشـــرم الشـــيـــخ ٢٠١٥ بالدعوة لإنشاء "قوة عربية مشتركة).

٨. ضرورة التنسيق بين دبلوماسية كل دولة من الدول العربية مع جـــامـــعـــة الـــدول العربية،وذلك في إطار توحيد الرؤى حول القضايا ذات المصير المشترك، خاصـــة تلك التى تتعلق بالأمن القومي للإقليم العربى. ومن ثم يُقترح إنشاء "معهد دبلوماسى عربى" ويكون تحت إشراف جامعة الدول العربية ويكون مقرة الجامعة، يقوم على أسس الدبلوماسية القومية والأممية.

٩. دعم المنظمات العربية المتخصصة إنطلاقا من كون الإندماج والتكامل الـــعـــربـــي يتجاوز بكثير البعد السياسي ليشمل جميع جوانب الحياة ومن أهمها الجانب الثقافـــي، وكذلك نجد أن تلك المنظمات تمثل تجسيدا للنهج الوظيفي في السعي لتحقيق التكامل العربي. فما تعوقه السياسة يمكن أن تنهض به الثقافة و الاقتصاد.

ومن ثم، علينا فى ظل السعى نحو الإصلاح، إيجاد تقييم موضوعى لوضع ونشاط تلك

المنظمات المتخصصة للتوصل إلى أنسب صياغة مستقبلية لها، بالإضافة إلى وضع خطة مستقبلية تستهدف التوسع فى إنشاء منظمات وظيفية جديدة تكون عضويتها اختيارية تحقق تنوع بالعمل العربي المشترك، وذلك قياسا على النموذج الذي تطور به الاتحاد الأوربي. على أن يتم لاحقا تفعيل ربط تلك المنظمات العربية المتخصصة بجامعة الدول العربية دون أن يؤدي هذا إلى الانتقاص من اختصاصها، أو ما يجب أن تتمتع به من استقلال مالي وإداري.

الخاتمة

على الرغم من اتساع خريطة أزمات الدول العربية؛ إلا أن دور جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمة فى تسوية الصراعات – على الرغم من تراجعة فى ظل إخفاقاته التى تستدعى إعادة فتح ملف الإصلاح بداية من النظر نحو إعادة هيكلة الميثاق بما يتواكب مع مستجدات الوضع الراهن بالإقليم العربى – يظل مرهونا بمواقف الدول الأعضاء وتوافر الإرادة اللازمة لتفعيل العمل العربي الموحد، وذلك فى ظل العديد من التحديات التى تواجه عمل الجامعة؛ وفى مقدمتها إعادة تموضع القوى الدولية والإقليمية بمحيط تفاعلات الشرق الأوسط، فضلا عن أزمات الداخل عقب الربيع العربى؛ وما خلفة من أزمات تتعلق بإكتساب الشرعية والهوية ونمذجة الطائفية وغيرها من عوامل تؤشر نحو قياس مدى هشاشة دول الإقليم ودرجة تفاعلها مع جهود جامعة الدول العربية نحو إنهاء الأزمات.

فضلا عن ذلك ؛ هناك أطروحات النظام العربى وما يستجد به من تحديات، بما يستدعى التوجهه نحو الدفع بأطر الإصلاح وإعادة الهيكلة للجامعة العربية لضمان الفاعلية والتأثير، وإن كان ذلك يطرح تساؤلا حول الأسلوب أو الإطار الشكلي الأمثل الذي يمكن أن يتم من خلاله إصلاح الجامعة العربية، ومؤسساتها الرئيسية – وفقا لما تم ذكرة آنفا– ليتضح لنا ثلاث سيناريوهات للدفع بعملية إعادة الهيكلة نحو الإصلاح المنشود؛ وذلك من حيث:

- السيناريو الأول: طرح ما هو قائم وصياغة ميثاق جديد، ليكون بديلا للميثاق النافذ وهو الاتجاه الذي انصرفت إليه بعض الجهود السابقة لتطوير جامعة الدول العربية.
- السيناريو الثانى: الاكتفاء بإدخال تعديلات جزئية على الميثاق الحالي.
- السيناريو الثالث: الإبقاء على الميثاق النافذ وإضافة عدة ملاحق إليه على غرار ما حدث بالنسبة لمسألة دورية القمة، بما يحافظ على التراث السياسي والقانوني الذى ارتبط بكل بند من بنوده، على ألا يفتح باب الجدال حول ثوابت رسخت في الضمير العربى على ما يزيد على نصف قرن. وهو السيناريو الأقرب لمُدركات الدول العربية وتفاعلاتها المتشابكة.

المراجع

1. Fragile States Index 2017,Washington, Fund for Peace, 14 May 2017
http://fundforpeace.org/fsi/2017/05/14/fragile-states-index-2017-annual-report/

٢. محمد عبدالله يونس، من الأطراف إلى المركز: تحولات خريطة الصراعات المسلحة فى العالم عام ٢٠١٧، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٢ مايو ٢٠١٧ .
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/٢٧٨٩/

٣. المادة (٥) من **ميثاق جامعة الدول العربية**،
http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx

٤. د. محمد السعيد الدقاق، **المنظمات الدولية العالمية والاقليمية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٨، ص٤٥٥.

٥. لمزيد من التفاصل عن جهود الجامعة العربية بالأزمة السورية، أنظر : ابرز محطات الموقف العربي ازاء مجريات الازمة السورية، جامعة الدول العربية، القاهرة:سبتمبر ٢٠١٤
http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Pages/LASefforts_details.aspx?RID=8

٦. ملف إسترشادى بشأن تطورات الأوضاع فى فى سوريا، أمانة شئون مجلس الجامعة، جامعة الدول العربية، القاهرة: ٢٠١٦.
http://ncro.sy/wp-content/uploads/٢٠١٦/٠٣/malaf_٢٠١١_٢٠١٤.compressed.pdf

٧. سامر الخير، بيانات وقرارات الجامعة العربية بخصوص الأزمة السورية، المركز الوطنى للأبحاث واستطلاعات الرأى، ٢٦ مارس٢٠١٦
http://ncro.sy/?p=٣٤١٤

٨. المادة(٢) من معاهدة الدفاع العربى المشترك: "تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة أو أكثر منها أو على قواتها، اعتداء عليها جميعا، ولذلك فإنه عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء وإعادة الأمن والسلام إلى نصابها.
كما تنص أيضا على أنه "تطبيقا لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات."

٩. ملف وثائقى بشأن قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الوضع فى ليبيا (٢٠١١/٢/٢٢-٢٠١٦/٩/٢١)، أمانة شئون مجلس الجامعة، جامعة الدول العربية، القاهرة: سبتمبر ٢٠١٦.
http://www.lasportal.org/ar/councils/lascouncil/Documents/